مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الآداب والعلوم الانسانية ، م١٣ ، ص ص ٩٧ - ١٢٤ (٢٠٠٥م/ ١٤٢٥هـ)

# ظاهرة الفقر: دراسة سوسيولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة، أسبابها، وسُبل علاجها

**عبيد بن علي عطيان آل مظف**

*أستاذ علم الإجتماع المساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية*

*جامعة الملك عبد العزيز- جدة*

**المستخلص.** تشغل ظاهرة الفقر حيزاً كبيراً في الأدبيات الإجتماعية وتمثل قضية هامة للمخططين وصانعي القرار كعائق في وجه التنمية الإجتماعية والاقتصادية وسبب رئيس لكثير من المشكلات الإجتماعية. تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على هذه الظاهرة المشكلة. في ظل ذلك، تقوم هذه الدراسة بتعريف الفقر وعرض مفاهيمه الاقتصادية والإجتماعية مع التمييز بين الفقر المطلق والفقر النسبي وتوضيح ما يُسمى بثقافة الفقر. وتعرض هذه الدراسة التفسيرات المختلفة لظاهرة الفقر نظرياً وإمبيريقياً على مستوى الوحدات الصغيرة والوحدات الكبيرة في التحليل مع عرضٍ لأنماط الفقراء وبيانٍ للمتغيرات الرئيسة في علاج الفقر من إنتاج ودخل واستهلاك. ولربط هذه القضية بالمجتمع السعودي، تتناول هذه الدراسة ظاهرة الفقر من منظورٍ إسلامي من حيث المفهوم والأسباب والعلاج مع تقديم نبذة مختصرة للإستراتيجية الرسمية المُتوقع العمل بها لمكافحة الفقر في المجتمع السعودي. وتختم الدراسة بالتأكيد على ظرورة عدم إغفال

العامل القيمي الأخلاقي عند محاولة تفسير الفقر والبحث في أسبابه مع التوصية بتضمين هذا العامل في المقاييس المنهجية المعدة لهذا الغرض.

## مقدمة

يُعد مصطلح الفقر وحقيقة موقف وتصرفات الأشخاص تجاه الفقراء من أكثر المصطلحات غموضاً وتغيراً عبر مختلف المجتمعات والأزمان التاريخية. وكما يُعرِّف قاموس علم الإجتماع الفقر بأنه حالة نقص الموارد المادية عادة، ولكن الثقافية أحياناً. غير أن التداخل بين حالة الفقر المطلق (الإفتقار إلى الموارد الضرورية للبقاء على قيد الحياة) وحالة الفقر النسبي (الإفتقار إلى الموارد بالمقارنة مع أفراد آخرين بالمجتمع) وادعاءات الفقر من مختلف الفئات سواءً ذات الفقر المطلق أو الفقر النسبي ممن لا يُصنفون ضمن الفئات الواقعة في الفقر بكل أشكاله، كل ذلك يجعل من التصدي لظاهرة الفقر رصداً وعلاجاً أمراً بالغ الصعوبة. وفي ظل غياب القدرة الفردية والمجتمعية في التعرف الحقيقي على ظروف الإحتياج الفعلي للفئات المحتاجة فعلاً، تصبح مشاريع وهبات الأغنياء لمساعدة الفقراء أقل نجاحاً وتأثيراً في الحد من تنامي الظاهرة على النحو الذي تتزايد معه معدلات الفقراء وتتصاعد المحاولات غير المجدية في ردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء. إن إزدياد عدد فقراء العالم على نحو يدعو للقلق بات أمراً واضحاً، إذ إن حوالى خمسة وستون بالمائة من إجمالي سكان العالم أي أربعة بلايين إنسان يكسبون أقل من ألفي دولار أمريكي في السنة، أي ما يعادل أقل من ستة دولارات في اليوم (س.ك. باهالاد و ألين هاموند ٢٠٠٤).

ولاغرابة أن نجد الدراسات الكلاسيكية المبكرة للفقر قد عنيت بالدرجة الأولى بإيجاد مقياس أو مؤشر للفقر. ومفهوم خط الفقر الذي قُصد به المستوى الذي يعجز الأفراد الواقعون تحته عن توفير ضرورات المعيشة؛ ماهو إلا إحدى المحاولات التي من خلالها أمكن إقامة الدليل على تحديد نسبة الفقراء في مناطق الدراسة. إضافة إلى ذلك فإن مفهوم فقر المعيشة الذي بلغ مستوى أعلى من التدقيق أمكن من خلاله تحديد

ودراسة الدخل اللازم لتوفير الحد الأدنى من الأطعمة والألبسة والمسكن. غير أن التغيرات الإجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المجتمعات الغربية بعد العقود الثلاثة التالية لإنتهاء الحرب العالمية الثانية أحدثت نقلة نوعية في المستويات المعيشية الأمر الذي أصبحت معه المقاييس الكلاسيكية للفقر غير ذات جدوى مع الظروف المستجدة. وأمكن للدراسات اللاحقة من تطوير مقاييس الفقر النسبي وأستطاعت أن تثبت أن نسبة كبيرة من السكان ما زالت تعاني الفقر لأسباب وممارسات اللامساواة وتخفيض المساعدات الإجتماعية .

كذلك حظيت تفسيرات الفقر بتغيرات مختلفة سواء ما تعلق منها بالمستوى الفردي و المحلي، المجتمعي والدولي. وأياً كانت الأسباب المباشرة المؤدية للفقر كالبطالة وقلة الدخل وكبر السن والمرض والمستوى الصحي المتدني وكبر حجم الأسرة والأسباب الغير مباشرة من تغيرات إقتصادية وبنائية على المستوى الدولي (تُضعف مبادرات التنمية الإجتماعية الكونية لأغراض خيرية)، فإن التراث السابق إستطاع نقل التحليلات من فكرة لوم الفقراء على فقرهم أو على ظروفهم الخاصة بهم إلى دور الرأسمالية والمصالح في توليد وتعزيز ظاهرة الفقر. والدراسة الراهنة تسعى إلى إبراز وجهات النظر المتعددة في تعريف وتفسير الفقر من مناظير مختلفة إضافة إلى نظرة الإسلام تجاه الفقر مع إشارة سريعةإلى ظاهرة الفقر في المملكة العربية السعودية.

## مشكلة البحث

تُعد ظاهرة الفقر من المواضيع الهامة في الدراسات الإجتماعية العالمية، ولقد أصبحت كذلك على المستوى المحلي منذ تبني الجهات الرسمية لها بحثاً وعلاجا. وتنبع هذه الأهمية من كون الفقر سبباً رئيس للكثير من المشكلات الإجتماعية من جريمة وإنحراف وتفكك أسري إلى كونه عائق في وجه التنمية الإجتماعية والاقتصادية. ومن هنا تحاول المجتمعات المختلفة التصدي لهذه المشكلة وعلاجها ومراقبتها. وعلى الرغم من حيوية هذا الموضوع وأهميته على الساحة المحلية إلا أنه لم يحض حتى الآن بالإهتمام المتوقع من الباحثين والدارسين في العلوم الإجتماعية. ولما كان وضع

إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر يستلزم بالضرورة توفر نوع من الدراسات النقدية التي تؤطر المشكلة وتوضح جوانبها وأبعادها المختلفة، فإن هذه الدراسة تطمح في أن تساهم في توفير مادة علمية ذات فائدة للمشتغلين بدراسة ظاهرة الفقر في المجتمع السعودي من باحثين ومخططين وصانعي قرار. وفي واقع الأمر أن هذه الظاهرة المشكلة تتداخل وتتقاطع مع ظواهر إجتماعية أخرى وتؤثر وتتأثر بالبناء الإجتماعي ووظائفه المختلفة فردياً ومجتمعياً، محلياً وعالميا، ومن أجل هذا فإن مواجهة مشكلة الفقر ومكافحتها ومحاولة التقليل من آثارها بشكل شامل ومتكامل يتطلب تحديد طبيعتها ومعرفة الأسباب المؤدية إليها باديء ذي بديء. في هذه الدراسة نحاول التعريف بظاهرة الفقر والبحث في الأسباب المؤدية إليها والمنهجية الإسلامية في علاجها والإستراتيجية الرسمية لمكافحتها في المجتمع السعودي.

## مفهوم الفقر

بحسب قانون إدارة الضمان الإجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، يُعرّف الفقر الاقتصادي (لتمييزه عن أنواع الفقر الإخرى كالفقر الإجتماعي الذي يحصل في شكل عدم الاحترام من الآخرين) بأنه الحرمان الاقتصادي الذي كنتيجة له يفتقد الناس إلى الموارد الاقتصادية (المال مثلاً) اللازمة لإستهلاك منتجات وخدمات مثل الطعام والمنزل والمواصلات. بمعنى آخر، يكون الشخص فقيراً إقتصادياً حينما لا يكون لديه الموارد المالية اللازمة للحصول على الاحتياجات الأساسية لحياة كريمة مقارنة بما هو متعارف عليه في المجتمع. ولا شك في أن ربط الاحتياجات بما هو متعارف عليه في المجتمع يعكس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كما جاء في المؤلف الشهير "ثروة الأمم" للمفكر آدم سميث Adam Smith وذلك في عام ١٧٧٦, فقد اشار سميث إلى أن الإحتياجات الضرورية ليست فقط الأشياء اللازمة للعيش ولكن هي أيضا ماتراه عادات المجتمع وتقاليده ضروريا لأفرادها حتى وإن كانوا في الطبقات الدنيا في السلم الاجتماعي. هذا في واقع الأمر يتفق مع مايقوله تاونسيند (Townsend, 1992) من أن الإنسان هو كائن إجتماعي له مجموعة من الأدوار التي يضطلع بها في مجتمعه ( اب،

موظف، صديق، الخ). ومن هنا، يمكن القول إن الفقر الاقتصادي هو إنعدام الموارد المالية اللازمة لكي يقوم ذلك الإنسان بأدواره المختلفة (Citro and Michael, 1995).

وتختلف تعريفات الفقر بحسب ما ينظر إليه الناس على أنه مقدار الموارد المالية اللازمة للحصول على حياة كريمة (Becker, 1967). فمن التعريفات الأكثر شيوعاً تعريف ريتشارد روبرز (١٩٩١) الذي يميز بين الفقر المطلق والفقر النسبي. الفقر المطلق هنا هو مايحدث حينما يعجز الفرد عن الحصول على الحاجات الأساسية للحياة كالأكل والسكن مثلاً. الفقر النسبي، في المقابل، لا يعني قدرة الفرد على الحصول على الاحتياجات الضرورية، ولكن عجزه عن المحافظة على مستوى العيش الذي يعيشه غالبية أفراد المجتمع (Kendall, 2002).

## ثقافة الفقر

ثقافة الفقر تعني ذلك المفهوم الذي أطلقه أوسكار لويس (Oscar Lweis) في عام ١٩٦٦ للميلاد. ذلك المفهوم يقوم على حقيقة مؤداها أن الفقير فقيرٌ لأنه فقير. بمعنى آخر، الطفل الفقير لا يحصل على الغذاء الصحي اللازم لعمره ولا يحصل على تعليم جيد ومحتوى التدريب والتنشئة الذي يقدم له من أسرته و أقربائه وأقرانه ليس بالمستوى المأمول؛ كل هذا يؤدي بذلك الطفل الفقير إلى تقبّل حقيقة أن فقره أمر لا مفر منه، وبالتالي فإنه ليس مُطالب بأن يبذل أي محاولة للخروج من دائرة الفقر لأنها غير ذات جدوى. ثقافة الفقر بهذا الشكل لا تُشجع الأسر الفقيرة على القيام بأي محاولات لتحسين أوضاعهم المادية. ومما يزيد الأمر سوءاً أن ثقافة الفقر بهذا المفهوم قد جعلت من السهل على الأغنياء إيجاد تبريراً لفقر بعض أفراد مجتمعهم على اعتبار أن هذا هو قدر وحظ أولئك الفقراء، وبالتالي فإنهم، أي الأغنياء، ليسوا مُطالبين أو مسئولين اجتماعياً أوأدبياً بعمل أي شيء لإخراج أولئك الفقراء من دائرة الفقر.

إن ثقافة الفقر هذه تنظر إلى الفقير على أنه إنسان عاجز بلا قُدرة أو طموح وبلا هدف أو رغبة، إنسان غير قادر على تلمّس مواطن الضعف في شخصيته وتقويتها ومكامن الخلل وعلاجها و مصادر الهزيمة وسدها، إنسان لا يستطيع مواجهة متطلبات

الحياة بعزيمة وصبر ولا يؤمن بقدراته وإمكانياته على إحداث تغييرات إيجابية في حياته وحياة المحيطين به. وهذه النظره للإنسان نظرة قاصرة وغير صحيحة. الإنسان بما أودعه الله فيه من الإيمان به عز وجل وان لكل مجتهد نصيب و بما حباه الله من القدرة على التفكير والعمل وبما زرعته في نفسه التنشئة الإجتماعيه الصحيحة المتكاملة من عادات وقيم تؤكد على أن الفرد الصالح المؤمن هو فرد منتج نافع لنفسه ومجتمعه، وهو إنسانٌ إيجابي وليس كما تصفه ثقافة الفقر.

ليس هذا فحسب، بل إن الخالق عز وجل قدّر فهدى. ذلك أن مما يميز الإنسان أنه يستطيع، متى ما صدق وأخلص، أن يتكيف مع بيئته وظروفه. ولا ينبغي الإعتقاد بأن الفرد الفقير ذا شخصية سلبية. بل على العكس، يستطيع ذلك الفرد أن يكون إيجابياً في تعامله مع ظروفه الاقتصادية متى ما أعمل العقل وأحسن التفكير، وفي الأزمات الاقتصادية يُصبح الإنسان مُطالباً أكثر من أي وقت آخر بالعمل وفق إستراتيجيات محددة تُساعده على تجاوز تلك الأزمات بأقل الخسائر الممكنة، بل والتكيف معها وحتى تحويلها إلى باعث و حافز على العمل والإنتاج والاستفادة من الإمكانات المتاحة حتى وإن كانت ضئيلة.

وقد أثبتت الدراسات أن الفقر المادي لا يعنى بالضروره فقراً في البصيرة والعقل ومبرراً للاستسلام للظروف و دافعاً للتوقف عن العمل، أو حتى مجرد باعثاً على إلقاء اللائمة على الحظ والقدر، وفي دراسة على فقراء منطقة بيرو Peru جاءت نتائج البحث الذي قام به الباحثان مانجين وتيرنر (Mangine and Turner) لتؤكد بأن الفقراء كانوا من القدرة بمكان حيث استطاعوا تحسين أوضاعهم السكنية بإمكانيات ضئيلة للغاية. بل إن أماكن المأوى التي قامت تلقائياً وبدون تخطيط مسبق لتسد حاجةً مؤقتةً قد تحولت بفعل الإصرار والعزيمة والإبداع الى مساكن ذات خدمات ومنافع متعددة. وما كان لذلك الأمر أن يتم لو أن أولئك الفقراء القوا باللائمة على الظروف الخارجية وأحجموا عن التفكير والعمل. لقد تعاملت تلك الأسر الفقيرة بعقلانية مع الظروف المحيطة وبحثوا عن السبل الكفيلة بتحسين أوضاعهم السكنية وقد كان لهم ما أرادوا (Gilbert and Gugler, 1982). ويخلص الباحثان إلى أن الوسيلة المثلى لعلاج أو مواجهة مشكلة الفقر ليست فقط في قيام

الحكومات بتقديم مساعدات للأسر الفقيرة، ولكن في مساعدة تلك الأسر لكي تستطيع أن تساعد أنفسها، ذلك بأنه من خلال هذه الوسيلة يمكن إكساب الفقراء المهارات والمعارف اللازمة لعلاج مشكلاتهم ورفع الروح المعنوية لديهم، وبذات الدرجة من الأهمية، وإشراكهم في صناعة القرار الأمر الذي من شأنه مراعاة إحتياجاتهم وإمكاناتهم.

ومن زاوية أخرى، يؤكد ميلر إس و رين مارتن(Miller S. M. and Rein, Martin) على أن من يرى بأن الفقير يُسأل عن فقره إنما يقلل من حجم وقوة تأثير العوامل الخارجية. عموماً، مايجب إيضاحه هنا هو أن هناك تنوعًا بين الفقراء أنفسهم. لتوضيح هذا، قام Miller S. M بتصنيف الفقراء الى أربعة أصناف: الصنف الأول: وسماه الفقير المستقر، ويتميز هذا الصنف من الفقراء بأنه مستقر نوعاً ما على الصعيد الاقتصادي ولكن لايزال فقيراً، ولكن المهم أنه مستقر على الصعيد الأسري، هؤلاء الفقراء يعنون بتعليم ابنائهم ويحظون بمنزلة عليا بين جماعتهم المحيطة. الصنف الثاني: وسماه الفقير المتوتر، وهذا الصنف من الفقراء مستقر نوعاً ما على الصعيد الاقتصادي ولكنه يعاني من إضطرابات ومشكلات عائلية ناجمة عن سلوك بعض أفراد الأسرة (إدمان المخدرات على سبيل المثال). الصنف الثالث: أطلق عليه الفقير الناجح، وهوالقادر على مواجهة مشكلته بدرجة عالية من النجاح، ويُعاني هذا النوع من مشكلات إقتصادية ولكنه لا يفتقد الإستقرار الأسري ويظل يُكافح لمواجهة مشكلته مع العناية الكبيرة بتعليم الأبناء. يزيد هذا الصنف خلال فترات إرتفاع معدل البطالة. الصنف الرابع: يطلق عليه الفقير الغير مستقر، الفقير هنا يعاني من إنعدام الإستقرار الاقتصادي والأسري. ويسود هذا النوع في المهاجرين إلى المدينة وفقراء المناطق الحضرية من الأقليات العرقية والدينية والمولودين لأسر فقيرة تاريخياً وأصحاب الاعاقة ممن فقدوا مكانتهم في السلم الطبقي الإجتماعي. فقط الصنفان الثاني والرابع هما من يمكن أن تنطبق عليهما نظرية ثقافة الفقر.

كل هذا بلاشك يدحض مفهوم ثقافة الفقر ويؤكد بما لايدع مجالاً للشك أنه وكما أن للظروف المحيطة والخارجة عن إرادة الإنسان تأثيرات متباينة في حياة ذلك الإنسان فإن المنبع الأساسي والمصدر الأهم لتقرير المصير ينبع من عقل ذلك الإنسان وتفكيره

وإنفعالاته وطريقته في التعاطي مع ظروف حياته ومن إيمانه بالله أولاً ومن ثم إيمانه بأنه يستطيع أن يصنع الحدث ويخلق الظروف متى صدق في الإتكال على الخالق وأعمل التفكير وأخلص النية وأحسن العمل.

## تفسيرات الفقر

### أولاً : مستوى الوحدات الصغرى Micro-level

#### تفسيرات اقتصادية

تختلف التفسيرات المقترحه للفقر تبعاً لإختلاف المدارس الفكرية. فعلى سبيل المثال، المدرسة الفكرية الاقتصادية تُفسر الفقر بطريقة مختلفه عن تلك التي تؤمن بها المدرسة الفكرية الإجتماعية. وذلك الإختلاف يعود بالطبع الى المتغيرات النظرية ومنهجية البحث المتبعة في كل مدرسة أو علم. في المدرسة الاقتصادية، ينشأ الفقر في بلد ما حينما يكون هناك ضعفٌ أوخللٌ في متغيرات أربعة: نوعية الايدي العاملة، حجم الموارد المادية من مالية وطبيعية، درجة التطور التكنولوجي، ومستوى الفعالية في أستثمار الموارد المتاحة (Sharp, Register, & Grimes,1996). تُثبت الدراسات مرة بعد مرة ان مستوى كفاءة الأيدي العاملة يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى النمو الاقتصادي في الدولة وبالتالي فيما إذا كانت تلك الدولة تعاني من إتساع دائرة الفقر. حينما يكون معدل الإنتاج في بلد ما منخفضاً لأي سبب كان (إرتفاع مستوى الأمية بين أوساط الفئة العمرية القادرة على العمل مثلاً)، فإن ذلك يؤدي الى ضعف النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة حجم الفقر. ما يجب التركيز عليه لرفع كفاءة الأيدي العاملة هو الإهتمام بالتعليم كماً وكيفاً في مختلف المراحل التعليمية مع الأخذ في الاعتبار أهمية التدريب.

الأمر نفسه يمكن أن يُقال بالنسبة لحجم الثروة المادية التي تمتلكها الدولة. ولاشك في أن إنخفاض حجم الثروات المادية يؤثر سلباً في مستوى ودرجة الناتج القومي، الأمر الذي يجعل من إقتصاد تلك الدولة إقتصاداً فقيراً.

إنّ قلة أو إنعدام الموارد الطبيعية وبدائية مكائن الإنتاج والتصنيع وتخلف وسائل

المواصلات والإتصالات وضعف المؤسسات التعليمية يؤثر سلباً على مستوى الناتج القومي وبالتالي مستوى دخل الأفراد؛ على صلة بهذا التحليل، يحذر رانجر نركس (Ranger Nurks, 1962) مما يسميه الدوائر الضارة للنمو الاقتصادي. وتنص نظرية نركس على أن هناك تداخل كبير وإعتماد متبادل مابين المتغيرات الاقتصادية المختلفة للتنمية الاقتصادية من رأس المال ومعدل الناتج قومي ومعدل الإستثمار ومعدل الدخل الفردي ومعدل الإستثمار سواءً كان ذلك على مستوى العرض أو الطلب، تلك المتغيرات تشكل دائرة بحيث أن درجة وفعالية كل منها تؤثر سلباً أو إيجاباً في درجة وفعالية الآخر (إرتفاع مستوى الناتج القومي يرفع مستوى الدخل الفردي وإرتفاع معدل الإستثمار يزيد من حجم الناتج القومي، وهكذا). وبالتالي فحينما تنخفض درجة وفعالية أي من تلك المتغيرات تنخفض بالتبعية درجة وفعالية جميع المتغيرات الأخرى وهذا يؤثر سلباً على مستوى الاقتصاد الأمر الذي يهدد بانخفاض المستوى الاقتصادي لتلك الدولة وبالتالي زيادة عدد الفقراء فيها (Smelser, 1963).

إن درجة التقدم التكنولوجي لمعدات وأجهزة الإنتاج تؤثر في نوعية ومستوى الاقتصاد. لذلك فإن غياب التكنولوجيا المتقدمة وإغفال إستخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج من شأنه أن يعوق عملية الإنتاج ويضعف بالتالي معدل النمو الاقتصادي الأمر الذي يحرم الكثير من الناس من الإستفادة من الموارد المتاحة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والإبتعاد عن شبح الفقر، الأمر ذاته يتعلق بالقدرة على الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحه مادياً وبشرياً. فعلى سبيل المثال، تتميز الدول الغنية عادة بإستخدام تكنولوجيا متقدمة في عمليات الإنتاج مع إستغلال ثرواتها المادية والبشرية الإستغلال الأمثل (Sharp, Register, & Grimes,1996).

## تفسيرات اجتماعية

تكاد تجمع الدراسات في هذا السياق على أن مشكلة الفقر يمكن إرجاعها إلى أسباب فردية أو بنائية إجتماعية أو قدرية. وفي هذا السياق تُشير ديانا كندال(Kendal,

(Diana 2000 إلى أن تفسيرات مشكلة الفقر لا تخرج عن تفسيرات فردية أو ثقافية أو بنائية. مستشهدة بآراء رانك (Rank, 1994) وفيقن، (Fegin, 1975) تشير كندال إلى أنه بالنسبة للعوامل الفردية، تزيد إحتمالية أن يصبح الفرد فقيراً حينما يكون لديه مشكلات دافعية أو تنقصه المعرفة والمهارة. وتؤكد كندال على أن الأفراد الذين تنقصهم الرغبة في العمل والكسب والذين ليس لديهم حافز النجاح والتفوق أو الذين تتصف شخصياتهم بالكسل والخمول، هؤلاء الأفراد اقرب من غيرهم إلى الوقوع في مشكلة الفقر، بالإضافه الى ذلك؛ الأفراد الذين يعانون من قلة الفرص للحصول على التعليم والتدريب اللازمين للحصول على وظيفة مناسبة في المجتمع يدخلون في دائرة خطر الفقر.

ثقافياً، توضّح كندال (Kendal) بأن الخلفية الثقافية تؤثر في سلوك الأفراد وإتجاهاتهم. فالأفراد الذين يعيشون في بيئه فقيرة يصبحون أكثر عرضة للفقر وذلك لأن البيئة الثقافية المحيطة هي بيئة مُحبطة، لا تحث على إنتهاج مبدأ التخطيط للمستقبل وتحتوي على درجة عالية من الحنق والكره للمجتمع ويعوزها مهارات التواصل الجيد والمستمر مع الآخرين.

بنائياً، تؤكد كندال (Kendal) على أن التغيرات الاقتصادية المتعددة، والمفاجئة في بعض الأحيان، من إرتفاع أسعار السلع والخدمات وإنخفاض الأجور والبطالة تؤدي بشكل كبير إلى وقوع الأفراد والأُسر في دائرة الفقر. وقد يُضاف إلى ذلك تلك التغيرات البنائية المرتبطة بزيادة عدد السكان الأمر الذي يؤدي إلى نقص حاد في الوظائف والخدمات الرئيسية من سكن وتعليم ومواصلات وخلافه .(Miller and Rein, 1977)

في هذا الشأن، يُشير ميلر إس و رين مارتن ١٩٦٧ (Miller and Rein) إلى أن الدراسات المتنوعة عن الفقر قد تتفق في شرح أسباب الفقر وذلك من خلال تصنيف الفقراء الى ثلاثة أصناف. الصنف الأول: هو ما يسمى بالفقير غير المستحق، ويمثل هذا النوع من الفقراء عبئاً على المجتمع ويستنزفون ثرواته ذلك أنهم مسؤولون عن فقرهم

بالدرجة الأولى لأنهم يفتقدون إلى الرغبة الصادقة في العمل والكسب ودعم أنفسهم ومن يعولون. مثل هؤلاء الفقراء لا يستحقون أن يساعدهم المجتمع إلا بالقدر الذي يعينهم على إعادة صياغة شخصياتهم بشكل إيجابي من خلال تعليمهم وتدريبهم ومساعدتهم على إكتشاف مواهبهم وقدراتهم، وهذا الصنف من الفقراء يعود فقره إلى ماسبق ذكره في دراسة كندال (Kendal) من كون الفقر يعكس عوامل فردية.

الصنف الثاني: يسمى بالفقير الهازم لنفسه، والفقير هنا هو ذلك الشخص الغير قادر على التعامل مع ظروفه الحياتية وإمكاناته المادية والبشرية بشكل فعال. وتنطلق المناقشة هنا من أنه طالما أن هناك أفراد يستطيعون الخروج من دائرة الفقر، فإن المسألة لا تعني أكثر من التوظيف الصحيح للإمكانات والتعاطي العقلاني مع المشكلات، والمدافعين عن هذه النظريه يُلمّحون إلى أن الثقافة المحيطة لها دورٌ بارز في تحقيق ذلك التوظيف والتعاطي، فمثلاً، الثقافه السائدة التي لا تمنح قدراً مهماً لسلوك الإدخار ولا تُشجع مهارات الإتصال بين الأفراد ولا تشدّد على أهمية الترابط والتكافل الأسري والقيام بالمسؤولية، تلك الثقافه من شأنها أن توقع أفرادها ضحيةً للفقر. هذا التصنيف يرتبط الى حدٍ كبير مع الرأي القائل بالعوامل الثقافية كما جاء في تحليل كندال (Kendal).

الصنف الثالث: هو الفقير الضحية، والفقير هنا لا يُسأل عن فقره بقدر ما يُسأل مجتمعه أو ظروفه الخارجة عن إرادته، إما أن المجتمع لا يعتني بأفراده مادياً أو إجتماعياً، وإما أن المجتمع يمر بتغيرات بنائية في نظمه الإجتماعية والاقتصادية. وهذا الرأي يتفق ضمناً مع ذلك القائل بتأثير العوامل البنائية في حدوث الفقر.

وإلى جانب الآراء السابقة وفي نفس الإطار ,يمكن اضافة بعض الآراء مثل جلين لوري (Glen Loury, 1977) وروبرت بنتام (Robert Bentam, 1993) اللذانْ يؤكدان على أن الفقر ينبغي ردّه الى أسباب بنائية. ففي كتابات لوري (Loury) ومن خلال إنتقاده للإتجاهات النظرية التي يكون جلّ تركيزها على العوامل الشخصيه الفردية (المهارات والمعرفه)، ما يشير الى أن الفقر قد يتعدى مجرد المسئولية الفردية حيث يوضح لوري

(Loury) أن فقر الآباء يؤدي بالتبعية إلى فقر الأبناء وذللك بسبب ندرة الموارد المالية وانعدام أو قلة ورداءة الفرص التعليمية (Portes, 1988).

في حين اكد بنتام (Betnam, 1993) على أهمية الترابط الإجتماعي وما يؤدي إليه من بناء وتنمية رأس المال الإجتماعي. والمشاركة الفعالة في أنشطة المجتمع المتعدده تزيد من الفرص الفردية في تحقيق مكاسب متنوعة مادية وغير مادية مما يُساعد بشكل كبير على مواجهة مشكلة الفقر والتخفيف من تأثيراتها (Portes, 1988).

## ثانياً: مستوى الوحدات الكبرى Macro-level

### مدرسة النظام العالمي

يأخذ البحث في أسباب الفقر في بعض الأحيان المستوى الأعلى في التحليل (الماكرو). يسود هذا الأتجاه في دراسات المنتمين لمدرسة النظام العالمي الذين يربطون في دراساتهم لقضية الفقر بين النظام الاقتصادي العالمي السائد ومعدلات الفقر، ويرى هؤلاء الباحثون أن أسس النظام الاقتصادي العالمي القائمة على أساس سيطرة الشركات العابرة للقارات على إقتصاديات العالم، تُفضي الى إتساع رقعة الفقرفي مجتمعات العالم الثالث، والنتيجه بالطبع تكون أسوأ في حالة الدول الفقيرة والنساء و الأطفال والناس ذوي البشرة الملونة. في هذا السياق تتهم الباحثة فاندا شيفا (Vanda Shiva, 2002) العولمة؛ وما تنطوي عليه من إعادة صياغة للنظام الاقتصادي العالمي، بأنها قد أدت الى إختفاء المزارع الصغيرة، التي كانت ولاتزال تمثل مصدراً أساسياً للغذاء العالمي، وذلك من خلال إنشاء المزارع الضخمة ذات الإنتاج الأحادي بحيث لم يعد المزارع البسيط قادراً على منافسة شركات الإنتاج الضخمة التي أيضاً عمدت هي إلى إحتكار المعرفة العلمية فيما يخص إحتياجات زراعة الغذاء من أسمدة و محاصيل و حفظ وخلافه؛ وتؤكد شيفا من جديد بأن المتضرر الأكبر هو فئة النساء الذين كانوا يقومون بالدور الأكبر في الزراعة .(Dunaway, 2000).

وتبين ويلما دانوي (Wilma Dunaway, 2003) أن حوالي ثلث سكان العالم الأقل

تنمية (يُطلق عليه العالم الثالث) يعيشون في فقر مطلق و تُشير الى أن هناك أسباباً بنائية للفقر في العالم وتربطها بعوامل متعددة مثل الإستعمار والنظام الاقتصادي العالمي السائد وما فيه من غياب لعدالة التوزيع ونهب لثروات الشعوب الفقيرة والنمو السكاني و تركّز الثروة في أيدي القلة حيث تحصل فئةً العشرين في المائه الأغنى في العالم على أكثر من ثمانين في المائه من الدخل العالمي، فيما تحصل فئة العشرين في المائة الأفقر في العالم على مانسبته حوالى الواحد والنصف من نفس الدخل.

في نفس الإتجاه، يرى آدم هيرش و سي ويلر (Adam Hersh & C. Weller, 2002) أن نظام السوق الحر المفتوح القائم على إزالة كل ما من شأنه اعاقة حركة المال والبضائع بين الأسواق العالميه الذي تنادي وتسعى اليه العولمة بزعم إنقاص معدلات الفقر أو تخفيف آثاره، قد أدى في واقع الأمر الى العكس، فالبيانات الرقمية الصادرة عن هيئات دولية كالبنك الدولي تُشير الى أن نظام السوق العالمي المفتوحة قد أدى إلى نموٍ إقتصادي بطيء مع زياده في عدد البلدان الفقيرة. وعلى سبيل الإستشهاد، يشير هيرش و ويلر (Hersh and Weller) إلى أنه خلال الثمانينات الميلادية كان متوسط دخل الفرد في العشر دول الأكثر غنى في العالم أعلى بسبعٍ وسبعين مرة من متوسط دخل الفرد في العشر دول الأكثر فقراً في العالم. هذه النسبة إرتفعت لتُصبح في عام ١٩٩٩ مائه وإثنان وعشرون. عدد الفقراء في تلك الفئة من الدول الفقيرة ممن يعيشون على أقل من دولارٍ امريكي في اليوم قد زادت نسبتهم من اثنان وسبعين في المائه عام ١٩٨٠ إلى ثمانيةً وسبعون في المائة في عام ١٩٩٩ .

يحمّل أصحاب نظرية النظام العالمي نظام التبادل التجاري الغير متساوي بين دول العالم الأول والثالث أسباب التباين الكبير في معدلات تكوين الثروة بين الفريقين. حيث يلفت الإنتباه إيمانويل واليرستين (Immanuel Wallerstein, 1979) إلى أن الأسلوب الرأسمالي في تكديس الثروة يقوم أساساً على التبادل الغير متساوي في المنتجات، منتجات بُلدان العالم الثالث (ويطلق عليها واليرستين بلدان المحيط) يتم تبادلها تجارياً بأسعارٍ رخيصةٍ مع منتجات بلدان العالم الأول (ويطلق عليها والريستين بلدان المركز).

السبب الرئيسي لذلك يعود أساساً الى نظام الأجر المدفوع. فالعمال المنتجون في العالم الثالث يحصلون على أجور أقل من تلك التي يحصل عليها نظرائهم في العالم الأول (Shannon, 1996) .

## دراسات أمبيريقية في أسباب الفقر

من أكثر الدراسات التي عنيت بالبحث في أسباب الفقر والغنى دراسة كيفين سميث ولورين ستون (Kevin Smith and Loren Stone) في بحثهما المنشور في عام ١٩٨٩ . بناءً على دراسات سابقه، توصل سميث وستون الى حقيقة مؤداها: أن أسباب الفقر والغنى يمكن تصنيفها تحت أربعة عوامل رئيسية: العامل الأول يتعلق بالسمات الفردية للفقير والغني. في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، الفقر والغنى هما مسؤولية الفرد نفسه، فُرص النجاح والتفوق وتكوين الثروة مُتاحه للجميع ويبقى بعد ذلك مجهود الفرد نفسه في الإستفادة من هذه الفرص، والفرد الذي لديه الطموح المتقد ويمتلك خصائص العمل والمثابرة ويُؤهل نفسه علمياً ومهارياً يكون أكثر حظاً في تحصيل المال و يحقق المكانة الإجتماعية التي يصبو اليها؛ وعلى النقيض من ذلك، فالفرد الذي ليس لديه خصائص العمل والمثابرة والرغبة الحقيقية في النجاح لن يستطيع الإستفادة من الفرص التي يُتيحها المجتمع لأفراده.

العامل الثاني في أسباب الفقر والغنى يعود الى الثقافة السائدة. هذا العامل يُقلل من حجم وأهمية العامل السابق. وينتشر الفقر والغنى استناداً الى العامل الثاني كنتيجة للثقافة السائده في بيئة الفرد، فحينما تكون الثقافة السائدة ثقافةً تؤكد على قيمة العمل وتُشجع الفرد على البحث عن مصادر الكسب وتحث على إكتساب المهارات اللازمة وتُعنى بالعلم والمعرفة، مثل تلك الثقافه تغرس في نفوس الأفراد المسؤولية وحب العمل وبالتالي تحسين ظروفهم المعيشية. أما حينما تكون الثقافة السائده ثقافةً توطّن أفرادها على الكسل والإتكالية وإنتظار الدعم والمساعدة من الآخرين فإن النتيجة المحتملة لذلك ضعف الإنتاجية الفردية وبالتالي إنحسار الدخل أو إنتفاءه من الأساس.

والعامل الثالث الذي يشرح أسباب الفقر والغنى، كما يرى سميث وستون، يعود الى البناء الإجتماعي، فالبناء الإجتماعي الذي يقوم على العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص الكسب للجميع يُفضي بالمجتمع الى الغنى والنجاح وتنعدم فيه مظاهر الفقر. أما حينما تغيب العدالة الإجتماعية المذكورة سلفاً فإن النتيجة المتوقعة هي تكدس الثروة في أيدي القلة وفقر الأغلبية. أيضاً درجة تماسك المجتمع وإستقرار الأسرة يُشكل عاملاً مهماً في إحتماليات الفقر والغنى. هذا العامل لا يرى أهميةً كبيره للسمات الفردية والثقافية. العامل الأخير لشرح الفقر والغنى هو عامل الحظ والقدر. يُصبح الفرد فقيراً أو غنياً حينما يكون قدره هكذا أو يكون سيء الحظ أو محظوظاً جداً ولا دخل لعوامل أخرى.

ولإختبار هذه الفرضيات، قام سميث وستون بإنشاء مقياس لدراسة أسباب الفقر والغنى. هذا المقياس احتوى على ثمانية وثلاثين جملة تُمثل العوامل الأربعة المذكورة أعلاه وكل جملة تمثل سبباً للفقر أو سبباً للغنى. طُلب من كل مبحوث القيام بقراءة كل جملة ومن ثم إبداء رأيه في مدى أهمية أو عدم أهمية تلك الجملة كسبب لفقرالعشرين في المائه الأفقر وغنى العشرين في المائه الأغنى في مجتمع الدراسة، الولايات المتحدة.

لقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد على أهمية العوامل الفرديه كإنعدام الباعث وغياب الحافز على العمل والمثابرة كأهم العوامل المسببه الفقر، فالعوامل المتعلقة بالبناء الأجتماعي كترابط وأستقرار الأسرة، والعدالة الإجتماعية في توفير فرص الكسب والتعلم تأتي لاحقاً. بينما لم يعط المبحوثون أي أهمية للحظ والقدر كأسباب للفقر. بالنسبة لأسباب الغنى، أكدت نتائج الدراسة مرةً أخرى على العوامل الفردية ومن ثم العوامل الإجتماعية كتوفر فرص التعليم في مدارس متميزة ووجود علاقات إجتماعيه مهنية "واسطه". ما لاحظه الباحثان هو أن المبحوثين يتفقون على بعض الأسباب كأسباب للفقر "في حالة غيابها" وأسباب للغنى "في حالة حضورها" مثل المثابره والمهاره. لكن هناك بعض الأسباب التي يكون حضورها سبباً للغني ولكن غيابها ليس سبباً للفقر كالجساره في التجاره ودرجة تماسك الأسرة مثلاً.

ولقد توصل الباحثان الى نتائج أخرى هامة: إحدى هذه النتائج مؤداها أن الناس تحاول التعميم مما تعلمه إلى ماتجهله كأسباب للنجاح أو الإخفاق. على سبيل المثال، يؤكد الباحثان أنه إذا كان الفرد يؤمن بأن غناه يعود بالدرجة الأولى الى جهده ومثابرته، فإن فقر الآخرين يعود الى قلة جهدهم ومثابرتهم، وهكذا، إضافة إلى ماسبق هناك نتيجة أخرى لاتقل أهمية هي أن الناس يميلون الى محاولة إظهار وتقديم شخصياتهم على نحو متفوق؛ فمثلاً نجاح الفرد يعني إمتلاكه لشخصية ذات مهارات متميزة. وعلى الطرف الآخر، يميل الناس الى الدفاع عن أنفسهم في حالة الإخفاق. فمثلاً فقر الفرد لا يعدو كونه نتيجة لعوامل خارجة عن إرادة ذلك الفرد.

## علاج مشكلة الفقر

### متغيرا الإنتاج والدخل

على الرغم من النقص الشديد في الدراسات التى تبحث في كيفية خروج الأسرة الفقيرة من دائرة الفقر، إلا أن الدراسة التتبعية التي قام بها مركز الدراسات الأسرية في جامعة ميتشجان بالولايات المتحده الأمريكيه، تعد بمثابة تقدم في هذا المجال. ففي الدراسة التي راقبت عينة من الأُسر الفقيرة لمدة عشر سنوات (كان معدل الفقر في المجتمع الأمريكي خلالها على نفس المستوى تقريباً) تبين أنه فقط مانسبته عشرون الى خمسة وعشرين في المائة من عينة البحث قد وجُدوا فقراء في سنتين متتاليتين. بمعنى أنه في كل عام ينجح حوالي الخمسة وسبعون في المائة من الأُسر الفقيرة في الخروج من دائرة الفقر؛ الوجه الآخر لهذه النتيجة أن نسبة الفقر ظلت كما هي من عام إلى آخر وذلك يعني أمران: أولاً، أن نسبة الفقر لا تتغير، بل قد تزيد من عامٍ إلى آخر. ثانياً، أن أسباب الفقر ليست بالضرورة أُحادية الجانب؛ هناك تداخل بين عوامل مختلفة إجتماعية، إقتصادية، وفردية. بصفة عامه أكدت الدراسه على أن الفقر ليس بالضروره نتيجةً للإتجاهات الفرديه لمن هم في دائرته.

وفي جانبٍ آخر، يرى المشتغلون بعلم الإقتصاد أن علاج الفقر يمكن تحقيقه من

خلال منهجيتان محددتان. أولاً: زيادة إنتاجية الفرد. ثانياً: زيادة دخل الفرد. اللاعب الرئيس في هذه الإستراتيجية هو الحكومة (Sharp, Register& Grimes,1996). ففي الميدان الأول، يُمكن زيادة إنتاجية الفرد من خلال توفير برامج التعليم والتدريب اللازمين لكل الأعمار ودعمها وتوفيرالإرشاد والتوجيه إلى سوق العمل وإستحداث الوظائف والقضاء على الفساد الإداري في مجال التعيين على الوظائف (التفرقه العنصرية والواسطة). في الميدان الثاني: يجب أن تقوم الحكومة بتقديم مساعدات مالية لدعم مداخيل الفقراء الذين لا يستطيعون الإنتاج أو يُعانون من تدني مستوى الإنتاج (المعوقين، المرضى، وكبار السن). يُضاف إلى ذلك بالطبع الخدمات الإجتماعية والصحية من سكن وعلاج وخلافه والتي تُقدم إما مجاناً أو بأسعارٍ مخفضة.

يوضح ميلر ومارتن (Miller, S. M. and Rein, Martin) أن الإستراتيجية المعمول بها في الولايات المتحدة للحد من الفقر تقوم على ثلاثة برامج: اولاً، زيادة معدل الطلب في مجال الوظائف وذلك من خلال تقنين وتنظيم القطاع الخاص لتقديم أكبر قدر ممكن من الوظائف المختلفة، وأيضاً من خلال زيادة حجم الوظائف في القطاع الحكومي. ثانياً، تطوير وتنمية مهارات العمل لدى الفقراء بما يتناسب وطبيعة واحتياج سوق العمل من خلال التدريب وإعادة التدريب. ثالثاً: تقديم مساعدات مالية في شكل قروض وإعانات وإعفاء ضريبي.

**متغير نمط الاستهلاك**

لاشك أن أي محاولة لتحديد خط الفقر ترتبط إرتباطاً وثيقاً بنمط الإستهلاك؛ ذلك أن مقياس الفقر الاقتصادي الذي نعنيه هنا هو إفتقاد الموارد المالية اللازمة للحصول على الحاجات الأساسية من أكل وسكن وخلافه. وجدير بالذكر التنبيه الى أنّ ماقد يجعل شخصا ما يعتقد بأنه يعيش في دائرة الفقر قد لا يكون عجزه عن الحصول على الحاجات الاساسية ولا أيضاً عجزه عن الحفاظ على مستوى معين من المعيشة يوافق مستوى المعيشه السائد في بيئته، ولكنه أمر آخر يتعلق أساسًا بنمط الاستهلاك.

ففي إحصائية صدرت حديثاً في الولايات المتحده خلال العام ٢٠٠٠ ميلاديه، تبين أن مجمل ماتُنفقه الأسرة في فئة العشرين في المائة الاقل دخلاً في الولايات المتحده يفوق دخل الأسرة بأكثر من مائة مرّة ( Washington Post, 2002). وعند البحث عن أسباب ذلك تبين أن الأسرة الفقيرة حينما تمر في لحظات صعبة ماديا كإنقطاع أو إنخفاض الدخل، فإنها تلجأ الى تعويض تلك الموارد الماليه المفقودة من خلال الإقتراض من البنوك أو الحصول على سُلفه من الأقارب والأصدقاء يقيناً منها أن المستقبل القريب يحمل في طياته موارد مالية جديدة وهذا ليس بالضروره التعاطي العقلاني للمشكلة الذي كان ينبغي أن يأخذ في الاعتبار إستراتيجيات جديده كترشيد الإستهلاك أو الإدخار لما قد يكون أسوأ.

ولاشك أن في النظريات والأبحاث السوسيولوجية المتعلقة بأنماط الإستهلاك عند الطبقات الإجتماعية المختلفة ما يؤكد على أهمية هذا المتغير. فقد بينت دراسات فيبلن (Veblen, 1920)، بوردو (Bourdieu, 1984)، جرونر (Groner, 1997)، و آل مظف (١٩٩٩) أن الطبقات الإجتماعية الوسطى والدنيا تحاول من خلال السلوك الإستهلاكي تشكيل الهوية الطبقية والرقي الى الطبقات الأعلى. هذا قد يُؤدي أحياناً إلى زيادة معدلات الإنفاق في مقابل الدخل الأمر الذي يدفع الكثيرين إلى البحث عن موارد مالية جديدة لتغطية النفقات وعادةً ما تكون تلك الموارد في شكل قروض بنكية الأمر الذي يزيد من إحتمالية سقوط الأسرة في فخ الفقر.

## الفقر في الفكر الإسلامي

### المفهوم

ينطلق الفكر الإسلامي في تعاطيه لقضية الفقر من مبدأ واحد وهو الإقرار بحقيقة الفقر والغنى. يقول الله سبحانه وتعالى في مُحكم التنزيل « ...**نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**...» (الزخرف:٣٢). ولعل هذا هو ماميز المذهب الفكري الإسلامي وهو الإعتراف والإقرار بأن الفقر موجود والغنى موجود ويجب التعامل

معهما على هذا الأساس (السمالوطي: ١٤١٨). بل إن المذهب الفكري الإسلامي يذهب الى أبعد من ذلك حينما يُبين أن الفقر ليس شيئاً سيئاً في حد ذاته والغنى ليس شيئاً جيداً في حد ذاته. مقياس الأفضلية يرجع هنا الى مدى تأثير ذلك على عبادة الله. الفقير القانع الصابر المحتسب الذي لايشغله فقره عن طاعة الله والغني الشاكر المنفق خير من الفقير الحريص والغني الحريص الممسك . يقول النبي صلى الله عليه وسلم "طوبى لمن هُدي إلى الإسلام وكان عيشه كفافاً، وقنع بما آتاه الله عز وجل" (رواه الترمذي ٢٣٤٩).

ولا يختلف تعريف الفقر في المذهب الفكري الإسلامي عن ما أتفقت عليه المدارس الفكرية الإخرى. في هذا الشأن، يُلاحظ علي عبد القادر (٢٠٠٠) بأن هناك تشابه كبير بين تعريف البنك الدولي للفقر وذلك الذي ذكره الإمام الغزالي في سفره الموسوعي "إحياء علوم الدين" . فكما يُعرّف البنك الدولي الفقر بأنه حالة عدم الحصول على المستوى الكافي واللائق للمعيشة بواسطة المجتمع الذي يحيا به الفرد، فإن الفقر في فكر الأمام الغزالي هو فقد المال (عبدالقادر، ٢٠٠٠).

## العلاج

يقف الإسلام موقفاً وسطاً في تعاطيه لمشكلة الفقر أسباباً وعلاجاً؛ ويمكن فهم هذا الموقف من خلال النظر الى طرفي النقيض: اليسار واليمين. على الطرف الأول، يُلقي الفكر الإشتراكي باللائمه على نظام الملكية وغياب عدالة التوزيع في نشأة الطبقة الفقيرة ويرى أن علاج الفقر ينطلق أساساً ويتمحور تماماً في دور الدولة او الحكومة الرسمية (Dunaway, 2000). على النقيض من ذلك، جاءت نظريات التنمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتبعها في ذلك المدرسة الليبرالية الحديثة لتعلن ان التخلف الاقتصادي والذي يتمثل في ضعف معدل الإنتاج القومي وما قد يؤدي اليه من إنخفاض الدخل الفردي، إنما يعود إلى خللٍ في ثقافة المجتمع المحلي في شكل ضعف باعث العمل وحافز الأنتاج وإلى غياب نظامٍ إقتصاديٍ يقوم على السوق كمحددٍ أساسيٍ ورئيس

لعمليات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك. ويُنادي أصحاب هذا الفكر الدولة أو الحكومة الرسمية بالتنحي جانباً عن النشاط الاقتصادي وخفض أو حتى وقف الخدمات الإجتماعية المجانية من تعليم وصحة ووقف دعم صغار المنتجين والمزارعين وأستغلال وتوجيه الموارد الاقتصادية ليس لتحسين حياة الأفراد ولكن لتحقيق نمواً إقتصادياً (Borhman, 1995).

وبالعوده إلى موقف الإسلام، نجد أن مشكلة الفقر، كغيرها من المشكلات الإجتماعية، تعود أسبابها إلى عوامل فردية وإجتماعية وبالتالي فإن علاجها يقتضي العمل على المستويين الفردي والجمعي.

على المستوى الفردي، يُطالب الإسلام الفرد بالعمل والكسب والبحث عن مصادر العيش، حيث يُوصي النبي صلى الله عليه وسلم بالعمل فيقول " ماأكل أبن آدم طعاماً خيراً من عمل يده وإن نبي الله داوود كان يأكل من عمل يده " (رواه البخاري:١٩٣٠). وقد جعل الإسلام من تمكين كل قادر على العمل أن يعمل واجب من واجبات الدولة وفي هذا علاج على المستوى الجمعي. فإذا كان الفرد لايستطيع العمل وكسب قوته وقوت عياله لعجزه بسبب مرض أو شيخوخة أو خلافه، وجب على الدولة إعالته من خلال عدة مصادر أبرزها بيت مال المسلمين والزكاة والنفقات الواجبه كنفقة الغني على قريبه العاجزبالإضافة إلى الصدقات والكفارات التي تُوجّه لفقراء المجتمع؛ وهذا مايميز المنهج الإسلامي في علاج الفقر(السمالوطي، ١٤١٨).

ومن أبرز الدراسات التي سعت للتنظير في قضية الإستراتيجية الإسلامية لمواجهة الفقر تلك التي قدمها الباحث إسماعيل سراج الدين (Ismail Sirageldin) في عام ٢٠٠٠ للميلاد والتي أكدت على أن تلك الإستراتيجية الإسلامية تنطلق من مباديء أساسية أربعة تُشكل النظام الأخلاقي في الإسلام. تلك المباديء هي: اولاً: الوحدة، وفيها يُنظر إلى الفرد على أساس أنه عضو في جماعة، ثانياً: العدل، وهنا يعمل صانعوا القرار على الأخذ في الإعتبار حقوق الإجيال الحالية وأجيال المستقبل في تخطيطهم وإستثمارهم

لموارد المجتمع، ثالثاً: الحرّية، وفيها تُصان حرية الفرد في إتخاذ مايراه مناسباً لمصلحته آخذاً في الإعتبار التغيّر الزمني، رابعاً: المسؤولية، وهنا الجميع مسؤولٌ عن المال العام.

استناداً إلى ذلك النسق الأخلاقي، يرى سراج الدين أنّ الإستراتيجية الإسلامية في مواجهة الفقر وخفضه تتمثل في أشكال ثلاثه: النمو، التوزيع، والتنمية الإجتماعية. ففي الشكل الإول، تُفيد البيانات الصادرة من هيئات عالمية كالأمم المتحدة أن الدول التي تمكنت من تحقيق والحفاظ على معدلات عالية من النمو الاقتصادي كما هو الحال في ماليزيا وسنغافوره، قد نجحت إلى حد كبير في تخفيض معدلات الفقر في مجتمعاتها. بالإضافة إلى هذا، فإن المواجهةً الفعالة لمشكلة الفقر تلتزم عدالة التوزيع فيما يخص الفرص المتاحة في التعليم والصحة والعمل، هذا فيما يخص الشكل الثاني. أما الشكل الثالث ففيه أن ذلك كله بالطبع يستلزم إنشاء هيئات ومؤسسات إجتماعية فعّالة وقادرة على إدارة شئون المجتمع بشكلٍ يسمح بتنمية الموارد البشرية والمادية وإستغلالها الإستغلال الأمثل على أن يتحمل كلّ فرد في المجتمع مسؤوليته الكاملة في هذا المجال.

**الفقر في المملكة العربية السعودية: أسبابه وإستراتيجية مكافحته**

منذ زيارة ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الى الأحياء السكنية الفقيرة في العاصمة السعودية الرياض في الخامس عشر من شهر رمضان في عام ١٤٢٣، منذ تلك الزياره أصبحت قضية الفقر مدار حديث المثقفين والعامة على حد سواء في المجتمع السعودي. يدور الحديث ويتجدد حول جوانب وأبعاد هذه القضيةً المشكلة بشكل لم يسبق له مثيل وربما أن ذلك يحصل بعد الاعتراف الرسمي بوجود هذه المشكلة بعد أن كان ذلك لا يشغل إلا حيزاً بسيطاً في الإعلام السعودي؛ ناهيك عن الحديث عنها بصفة رسميه على الملأ. منذ تلك الزيارة أصبحت مشكلة الفقر تشكل إحدى أولويات السياسة العامة للدولة وبدأ الإعلان عن الإجراءات والإستعدادات الرسمية لدراسة وحلّ هذه المشكلة في شكل مايُسمى

بإستراتيجية مكافحة الفقر.

وبينما تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنه على المستوى العالمي هناك حوالى ١,٢ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع حيث يتقاضى الفرد مايقل عن دولار واحد في اليوم، وبينما تقدر الدراسات الحديثه أنّ مايزيد عن ثلث سكان الوطن العربي يعيشون تحت خط الفقر (الريس، ٢٠٠٣)، تغيب أي إحصائية رسمية عن نسبة الفقراء في المجتمع السعودي. ولكن وعلى الرغم من الإفتقاد لمثل تلك الإحصائيات الدقيقة حول نسبة الفقر في المملكه العربية السعودية، إلا أن نظرة سريعه إلى التغيرات التي حدثت في سوق العمل و تكاليف المعيشة ومستويات الدخل منذ أواخر السبعينات الميلادية وحتى الآن قد تنبيء عن الحال. فعلى صعيد سوق العمل، يتراوح معدل البطالة الوثيق الصله بالفقر من ١٥ إلى ٢٠٪ منذ أواخر التسعينات وحتى الوقت الراهن (الريس، ٢٠٠٣). وبينما شهدت تكاليف المعيشة إرتفاعاً كبيراً انخفض معدل الدخل بشكل ملحوظ للغاية (أنظر جدول رقم ١ و ٢ في ملحق رقم ١). والنتيجة المنطقية لمثل هذه التغيرات هي زيادة نسبة الفقراء في المجتمع. وبطبيعة الحال لا يمكن إرجاع تلك الزياده إلى تلك العوامل فقط.

إنّ أسباب الفقر وعلاجه كما أسلفنا تعود إلى عوامل عديدة؛ وربما أن تقاعس الفرد عن العمل والكسب وتقاعس المجتمع عن القيام بواجباته من زكاة وصدقات ساهمت في زيادة تلك النسبه، ومن ثم لايجب إغفال هذه العوامل في دراسة ظاهرة الفقر في المجتمع السعودي.

تقوم إستراتيجية مكافحة الفقر في المملكه العربيه السعوديه كما يُبيّن وزير العمل والشؤن الإجتماعية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الخيري لمعالجة الفقر الدكتور علي النمله على خمس مراحل يتم إنجازها خلال عامين (النمله، ١٤٢٤). المرحلة الأولى: وهي مرحلة تحديد مفهوم الفقر في المملكه العربيه السعوديه خلال العصر الحاضر والمستقبل؛ ويُؤخذ في الأعتبار هنا أن مفهوم الفقر قد يختلف بإختلاف الزمان والمكان.

المرحلة الثانية: مرحلة تحديد أسباب الفقر؛ وتبحث هذه المرحلة عن الأسباب الحقيقيه للفقر وعما إذا كانت أسباباً سطحيّه أو ذات جذور. المرحلة الثالثة: وينصبّ الإهتمام فيها على تحديد خط الفقر، أي مستوى الدخل الذي يمكن أن يطلق على من يحصل على أقل منه بأنه فقير. والهدف هنا تحديد خط الفقر المناسب لفقراء المدن الكبرى، المدن الصغرى، القرى، والهجر حتى يتسنى رسم السياسة الملائمة لكل منطقه سكنية. المرحلة الرابعة تُعنى بتحديد طرق معالجة مشكلة الفقر إستناداً الى الإحتياجات والإمكانات. جميع المراحل الأربعة السابقة هي مراحل إعداد ودراسة ورسم سياسة يشترك فيها جهات عديده مثل وزارة العمل والشؤن الإجتماعية، وزارة الإقتصاد والتخطيط ومصلحة الإحصاءات العام التابعة له، ووزارة التعليم العالي ممثله في أساتذه مختصين وباحثين. المرحلة الخامسة والأخيرةهي المرحلة التنفيذية.

وتقوم الإستراتيجية، بحسب تأكيدات الدكتور النمله، على عاملين أساسين. العامل الأول يتعلق بسوق العمل ويقوم على توفير فرص العمل لكل قادر. العامل الثاني يُركّزعلى تفعيل مفهوم الأسرة المنتجة من خلال تقديم قروض مُيسره لإنشاء مشاريع صغيرة تراعي إمكانات الاسرة الفقيرة

وتلبي إحتياجاتها من خلال توفير مصادر دخل ثابتة؛ هذه الإستراتيجية تتكامل مع المساعدات المادية والبشرية الاخرى التي تُقدمها الجمعيات الخيرية ومراكزالضمان الإجتماعي ودور الرعاية الإجتماعية والمجهودات الفردية. ويظل الصندوق الخيري لعلاج الفقر جزء من الإستراتيجية العامة لمكافحة الفقر تسهم فيه الدولة والقطاع الخاص ويهدف إلى تقديم مساعدات آنية وعاجلة للفقراء.

## خاتمة

وفي الختام لابد من الإشارة الى أنه في حديثنا عن الفقر أسباباً وعلاجاً في المجتمع الإسلامي يجب النظر الى أمرين هاميّن: الزكاة والصدقات. وبالنظر إلى كثير من الدراسات التي حاولت كشف أسباب الفقر، نلحظ أنها تُغفل إلى حد كبير دور القيم

الدينية في مساعدة المجتمع الفقير. فكما بينا سابقاً في حديثنا عن تفسيرات الفقر، قلما نجد أي إشارة إلى المسؤولية المباشرة للمجتمع في مساعدة الفقير ماديا وليس فقط معنويا. إنّ القيم الإسلامية تؤكد على التعاضد والتآزر بين أفراد المجتمع وتنادي بأن يقوم كل فرد بواجبه تجاه الآخر من خلال دفع ما فرض الله عليه للفقير كالزكاة مثلاً، ومن خلال مانُدب إليه من صدقات ومساعدات؛ لذلك أصبح لزاماً على من يقوم بالبحث في أسباب الفقر أن يُضيف إلى جملة الأسباب الفردية (مثل الكسل) والإجتماعية (مثل غياب العدالة في توزيع الدخل وفرص التعليم) والثقافية (مثل ثقافة اللامبالاة)، أسباباً تتعلق بمدى التزام أفراد المجتمع المسلم بدفع الزكاة كاملة والنفقة على الأقارب ومساعدة المحتاج في شكل صدقة أو خلافه، وقد يكون من الملائم الإستعانة بالمقاييس العالمية لدراسة أسباب الفقر ومن ثم إضافة البعد القيمي الإسلامي المتمثل في الزكاة والنفقة والمساعدة حتى يتم الإلمام الكامل بأسباب الفقر ومن ثم تحديد المنهجية الملائمة لمواجهته.

## المراجـــع

**أولاً : المراجع العربية**

**النمله، علي.** (١٤٢٤) . صحيفة عكاظ: ,١٣٦٥٦

----------. (١٤٢٤) . تليفزيون المملكه العربيه السعوديه. برنامج مستشارك.

**الريس، سعود.** (٢٠٠٣) . "فقراء خليجيون أم عاطلون عن العمل." *الوسط السياسي*. فبراير، العدد ٥٧٥: ٤-٧

**السمالوطي، نبيل.** (١٤١٨) . بناء المجتمع الأسلامي ونظمه: دراسه في علم الأجتماع الأسلامي. دار الشروق:جده.

**المقدسي، أحمد بن عبدالرحمن.** (١٤٠٩) . مختصر منهاج القاصدين. دار المعرفه: بيروت.

**بارهالاد، س. ك. و ألين هاموند.** (٢٠٠٤) . تخديم فقراء العالم بشكل مربح. ترجمة محمد باكير. مجلة الثقافه العالميه، يناير، العدد ١٢٢ .

**علي، عبدالقادر علي.** (٢٠٠٠) . الفقر: مؤشرات القياس والسياسات. المعهد العربي للتخطيط: الكويت.

موسوعة الكتب الستة. (١٤٢٠) . الطبعه الأولى. دار السلام للنشر والتوزيع: الرياض.

وزارة التخطيط- مصلحة الإحصاءات العامة. (١٤٢٤) . مؤشرات إقتصاديه. الموقع عل شبكة الإنترنت: http://www.sama.gov.sa/reports/annual/arabic.htm .

## ثانيًا : المراجع الأجنبية

**Al-Modaf, Obaid** (1999) *Class and Consumption: A Comparative Analysis of Consumption Patterns across Different Social Classes.* Master Thesis.

**Borhman, John** (1995) Economic and Critical Silences in Development Studies: A theoretical Critique of Neoliberalism. *Third World Quarterly,* vo 6, n 2 (297- 318).

**Becker, Howard** (1967) *Social Problems: A Modern Approach.* John Wiley and Sons, Inc: London.

**Weller C.E. and Hersh Adam** (2002) "Free Market and Poverty." The American Prospect, January.

**Citro, Constance F. and Michael, Robert T.,** Editors (1995) *Measuring Poverty: A New Approach. Panel on Poverty and Family Assistance* : Concepts, Information Needs, and Measurement Methods. Committee on National Statistics Commission on Behavioral and Social Sciences and Education. National Research Council. National Academy Press: Washington, D.C

**Coyner, Sandra J.** (1977) "Class Consciousness and Consumption: The New Middle Class during the Weimar Republic." *Journal of Social History,* March 1977, Vol. 10, No. 3, p310-326.

**Dunaway, Wilma** (2003). The State of the World. (unpublished manuscript)

**Dunaway. Wilma** (2000) *Why Is The World Polarized? Western Theories of Development.* Unpublished Book Manuscript.

**Gilbert, Alan & Josef Gugler** (1982) *Cities, Poverty, and Development: Urbanization in the Third World.* Oxford: Oxford.

**Gorden, Marshal** (1998) *Oxford Dictionary of Sociology.* 2nd edition. Cox & Wyman: UK.

**Kendal, Diana** (2002) *Social Problems in a Diverse Society.* 2nd ed. Allyn and Bacon: Boston.

**Longhurst, Brian, and Mike, Savage.** (1996). *Consumption Matters.* Oxford: Blackwell Publishers.

**Miller, S. M. and Rein, Martin** (1967) *"Poverty, Inequality, and Policy."* Edited in Social Problems: A Modern Approach. Becker, Howard. 1967. John Wiley and Sons, Inc: London.

**Otnes, Per.** (1988) *The Sociology of Consumption.* New Jersey: Humanities International.

**Sharp, Ansel, Register, Charles, & Grimes Paul.** (1996) *Economics of Social Issues.* Chicago: Irwin

**Sirageldin, Ismail** (2000) Elimination of Poverty: Challenges and Islamic Strategies. *Keynote*

*Address presented at the 4 th International Conference on Islamic Economics and Banking, "Islamic Finance: Challenges and Opportunities in the 21 st Century."* Venue: Loughborough University, Loughborough, UK (August 13- 15).

**Smelser, Neil** (1963) *The Sociology of Economic Life.* New Jersy: Prentice-Hall, Inc.

**Smith, Kevin. & Stone, Loren** (1989) "Rags, Riches, and Boostraps: Beliefs about the Causes of Wealth and Poverty." *The Sociological Quarterly,* v 30, n 1:93-107.

**Portes, Alejandro** (1998) Social Capital: Its Origins and Applications in Modern Sociology. *Annual Rev. of Sociology.* 24:1-24.

**Thomas R. Shannon** (1996) "World-System Structure." Pp. 23-43 in An Introduction to *the World-System Perspective:* Boulder: Westview Press.

# ملحق ١

## جدول ١: الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لمتوسطي الدخل فى المملكة

| السنه | الرقم القياسي العام | المواد الغذائيه | السكن وتوابعه | الرعاية الطبية | المواصلات والإتصالات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ١٠٤,٨ | ٩٩,٧ | ١٥١,٨ | ٨٧,٦ | ٧١,٦ |
| ١٩٩٠ | ١٠٣,١ | ١٠٤,٠ | ٩٧,٧ | ١٠٠,٧ | ١٢١,١ |
| ٢٠٠٠ | ١١٢,٦ | ١١٧,٥ | ١٢٢,٨ | ١٠٣,٦ | ١٣١,٠ |

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة – وزارة التخطيط

## جدول ٢: متوسط دخل الفرد في المملكه العربية السعودية

| السنه | متوسط دخل الفرد (ريال سعودي) |
|---|---|
| ١٩٨٠ | ٥٦,٦٤٣ |
| ١٩٩٠ | ٢٧,٨٣٨ |
| ٢٠٠١ | ٣٠,٢٤٧ |

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة – وزارة التخطيط

# Poverty Phenomenon: A Sociological Critical Study of the Phenomenon's Nature, Causes, and Ways of Remedy

**OBAID A. O. AL-MODAF**

*Sociology Assistant Professor, College of Arts and Humanities, King Abdul Aziz University- Jeddah*

**ABSTRACT.** The phenomenon of poverty occupies a large extent of the social science literature and represents an important issue for planners and decision makers as an obstacle to social and economic development and as a major cause for many social problems. The present study aims to shed light on this phenomenon. In this regard, the study explains what poverty means and presents its social and economic concepts including the concept of absolute poverty, relative poverty, and poverty culture. Moreover, the study presents the multiplex explanations of poverty theoretically and empirically at the macro-and-micro-levels and illuminates the patterns of poor and the major variables to overcome poverty such as productivity, income, and consumption. To link the issue to the Saudi local society, the study presents the issue of poverty from an Islamic perspective, and introduces, briefly, the expected strategy to face poverty in the Saudi local society at the formal level. The study concludes with assertion not to neglect the value and moral factor in explaining poverty and recommends the inclusion of this factor in the methodological measurements prepared to explain this phenomenon at the local level.